

بديله هو الفوضى، وتحول البلاد إلى مرتع للإرهاب الذي يمكن أن يؤثر على استقرار المنطقة عموماً، والمراهنة كذلك على عامل الزمن بانتظار تبدل الظروف الدولية وتبديل الإدارتين الأمريكية والفرنسية الحاليتين اللتين يعتبرهما النظام تمارسان تلك الضغوط لاعتبارات سياسية خاصة بهما.. وعلى هذا الطريق تمكنت السلطة من تحقيق بعض الانفراجات المؤقتة في أزمتهما أواخر عام ٢٠٠٥ من خلال التلاعب على اختلاف المصالح الدولية خصوصاً بين روسيا والصين من جهة، وأمريكا والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية، حيث تم نقل مقر التحقيق باغتيال الحريري إلى فيينا واستصدر قرار من مجلس الأمن بتعاون نسبي، إلا أن وضعه تعقد بشكل كبير بعد انشقاق السيد عبد الحليم خدام الذي أعطت تصريحاته مساراً جديداً لعملية التحقيق، وأخرجت حتى الأنظمة العربية الساعية لإيجاد مخرج يحفظ ماء الوجه للنظام في تعامله مع المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن التي يماطل في تنفيذها.

أن المراهنة على أطراف التفاهم الإيراني السوري لا تساعد على تحصين الموقف الوطني، لأن تلك الأطراف جميعاً مطالبة دولياً بتحسين سلوكها وتنفيذ المواثيق الدولية، وهو ما ينطبق على إيران المطالبة باحترام قرارات وكالة الطاقة النووية وكذلك حزب الله المشمول بالقرار الدولي ١٥٥٩ لنزع سلاحه، إضافة إلى حماس المطالبة أيضاً باحترام المواثيق الموقعة مع إسرائيل من قبل منظمة التحرير الفلسطينية إذا أرادت أن تتوج فوزها في انتخابات المجلس التشريعي باستلام الحكومة.

ومن هنا فإن الطيران مع إيران خارج السرب الدولي سوف يزيد من عزلة سوريا ومن تراجع مكانتها، التي تتعزز من خلال الالتزام بالشرعية الدولية من جهة، واعتماد المصالحة مع الداخل من جهة أخرى، أساساً في استعادة الشرعية الوطنية، والتعاون مع إعلان دمشق الذي يضم غالبية أطراف المعارضة بألوانها المتعددة، لإطلاق مسيرة التغيير الوطني الديمقراطي السلمي والدعوة إلى مؤتمر وطني عام لإنقاذ البلاد من عجزها عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ووضع سوريا على سكة التقدم والسلام.

مجلس الأمن المتعلقة باغتيال الرئيس الحريري، وبالتالي استخدام دمشق كأحدى أوراق التفاوض أو الصراع على خط العلاقات المتوترة بين إيران وأمريكا، وهذا يعني أن الاستخدام المتبادل بين الطرفين السوري والإيراني قد انتهى، وأن سوريا لم تعد مالكة الورقة الإيرانية، مثلما كانت في التسعينيات من القرن الماضي، عندما استخدمت تلك الورقة حينها بنجاح في الخليج أثناء الحرب العراقية الإيرانية، لتطمين دوله وإبعاد شبح الخطر الإيراني عنها، مقابل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية هامة، بل إنها - أي سوريا - ونتيجة لقرارات النظام الخاطئة للتطورات الإقليمية المحيطة والجارية منذ مطلع القرن الجديد، حيث أن الولايات المتحدة لم تعد مجرد دولة عظمى تمثل القطب الأوحى في العالم، بل أنها كذلك باتت على حدود سوريا بتواجدها العسكري في العراق وتملك العديد من مشاريع ومبررات التدخل المباشر وغير المباشر بمختلف أشكاله، خاصة بعد أن أثمر وجودها الإقليمي عن تحولات وتأثيرات واضحة على الجوار، دولاً وشعوباً، تبدو في تأقلم أنظمة المنطقة مع الواقع الجديد الذي عكسته حرب العراق - من خلال الالتزام بمعايير ديمقراطية، بأشكال متفاوتة، في كل من مصر ولبنان وفلسطين والعراق وحتى السعودية والكويت، تلك التطورات التي أخطأ النظام في قراءتها بشكل موضوعي فتحت أبواب سوريا أمام الضغوط الخارجية وأمام دخول الأوربيين أيضاً للمنطقة على المركب الأمريكي واشتراكهم في تلك الضغوط من خلال الإصرار على دفع الملف السوري - اللبناني الذي لم يعالج وفق مصلحة البلدين - باتجاه التدويل كأحد أشكال استعادة وتقاسم مناطق النفوذ، والتعاون في إعادة رسم الخارجية السياسية وتشجيع سياسة تأهيل أنظمة الشرق الأوسط ديمقراطياً في إطار حملة مكافحة الإرهاب الذي أنعشته الأنظمة الاستبدادية في المنطقة.

ورغم تفاقم تلك الضغوط فإن النظام يتجاهل حتى الآن تأثيراتها على هيبة البلاد، ويعمل على تجيش المشاعر ويرتب استعداداته لمواجهة تلك الضغوط الخارجية فقط من خلال الامتناع عن معالجة مشاكل الداخل، والاستقواء بأوراق تخضع للشراكة مع إيران، والمراهنة على الضعف الذي يعاني منه والذي يهدد به الأطراف المعنية بأن